

ثبتت التصنيف السيادي للبلاد عند Aa2 مع استمرار المراجعة للتخفيض.. ونظرة مستقبلية سلبية

«موديز»: إصدار سندات أجنبية لتمويل العجز.. والدين العام سيرتفع 22٪



الميزانية العامة للكويت مازالت قوية رغم سلبية الوضع الاقتصادي وتراجع أسعار النفط

محمود عيسى

تنبأت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني أمس التصنيف السيادي للكويت على المدى البعيد عند مستوى Aa2 مع نظرة مستقبلية سلبية، مستكملة عملية المراجعة نحو تخفيض التصنيف التي بدأتها في 4 مارس الماضي. وأشارت الوكالة في بيان صدر أمس أن تثبيت التصنيف يعكس وجهة نظر «موديز» أنه على الرغم من الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط لفترة طويلة على الاقتصاد الكويتي، إلا أن المالية العامة للحكومة وقوة مركزها الخارجي وملفها الائتماني الإجمالي تبقى متلائمة مع تصنيف Aa2.

غير أن قرار تخصيص النظرة المستقبلية يعكس وجهة نظر الوكالة أنه ما زالت هناك شكوك جوهرية حول قدرة الحكومة الكويتية على تنفيذ برنامجها للإصلاح المالي والاقتصادي على نحو يحقق الهدف المعلن لتنويع وتعزيز القاعدة الاقتصادية والإيرادات في الميزانية على نحو فعال. وترى «موديز» أن عجز الحكومة الكويتية للقيام بذلك يكون إشارة على مستوى من الضعف المؤسسي الذي يتعارض مع تصنيف من درجة Aa2. على أن تصنيف الكويت للسندات بالعملة الأجنبية على المدى البعيد والقصير، وسقف الودائع يبقى عند مستوى Aa2 وبسرايم 1 على التوالي، كما أن

شكوك جوهرية حول قدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها الإصلاحي

رغم سلبية الوضع.. ميزانية الكويت تبقى قوية وقادرة على تخطي المرحلة

تصنيف مخاطر العملة المحلية على المدى الطويل يبقى عند Aa2

انخفاض أسعار النفط قد يتمخض عنه هبوط 30٪ في الناتج المحلي الاسمي خلال 2016

تصنيفها مخاطر العملة المحلية على المدى الطويل يبقى عند Aa2 أيضا.

ميررات التصنيف

وقالت الوكالة أن قرار تثبيت تصنيف حكومة الكويت عند مستوى Aa2 يعكس تقييم «موديز» أن التأثير السلبي لانخفاض أسعار النفط يمكن السيطرة عليه حالة كون الميزانية العمومية الحكومية قوية جدا في الكويت، وتنميز بانخفاض مستويات الدين الحكومي، مع ارتفاع الأصول المحلية والخارجية، بالإضافة إلى ارتفاع حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات منخفضة للغاية لتعاقد أسعار النفط على الصعيدين المالي والخارجي، الأمر الذي يحد من تدهور أرصدة الحسابات الجارية والمالية.

بالإضافة إلى ذلك، تمتلك الكويت احتياطات ضخمة من النفط والغاز مصحوبة بتكاليف الإنتاج المنخفضة جدا، ونتيجة لذلك، تتوقع «موديز» أن تظل القوة الاقتصادية والمالية للكويت على الأرجح متنسقة مع تصنيف درجة Aa2. وقالت الوكالة أنه برغم أن انخفاض أسعار النفط قد تمخض عنه هبوط بنسبة تزيد عن 30٪ في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في العام 2015 مقارنة مع العام 2013، مع توقع انخفاض آخر بنسبة 30٪ في 2016، فإنها تتوقع أن يعود الناتج المحلي الإجمالي إلى مستواه قبل هزة

الأسعار النفطية بحلول عام 2021 على نحو يتلاءم وتوقعات الوكالة بانتعاش أسعار النفط تدريجيا. وأشارت موديز أيضا إلى أنه على الرغم من الإنكماش الاقتصادي الحاد فإن حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي - والمقدرة بنحو 70166 دولارا - وفقا لمؤشر تكافؤ القوة الشرائية لصندوق النقد الدولي لعام 2015 - يبقى عاليا جدا مقارنة بالمعايير الدولية، وأن هذا المستوى من الثراء يستمر في توفير الدعم للاستقرار الاجتماعي في البلاد.

ارتفاع الدين

وفي نظرتها إلى المستقبل، توقعت «موديز» أن يرتفع الدين الحكومي العام بنسبة 22٪ بحلول عام 2020 حيث تضي في إصدار سندات دين كمصدر لتمويل العجزات المالية، وعند تلك المستويات قد يبقى مؤشر الدين الحكومي الكويتي في حدود 70٪ عند هذه المستويات، فإن نسبة الدين الحكومي الكويتي ستبقى في مستوى 70٪ من متوسط تصنيف درجة Aa2، وستبقى مؤشرات القدرة الحكومية على تحمل التكاليف الديون الكويتية أقوى بكثير من تلك التي في معظم نظيراتها ذات التصنيف المماثل.

فعلى سبيل المثال، فإن الدين الحكومي كنسبة من الإيرادات سيكون في حدود 35٪ من متوسط تصنيف درجة Aa2،

وأن مدفوعات الفائدة تكون في حدود 16٪ من متوسط تقييم درجة Aa2.

علاوة على ذلك، تتوقع «موديز» أن تستمر الأصول التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار في نهاية فترة التوقعات لتمثيل مضاعفات عالية من الديون المتراكمة بحلول العام 2020. وقالت الوكالة أن لجنة تصنيف بعيت لمناقشة تصنيف حكومة الكويت، وكانت النقاط الرئيسية التي نوقشت هي: ان المصداقات الاقتصادية الأساسية للمصدر بما فيها القوة الاقتصادية لم تشهد أي تغيير جوهرية، كما أن القوة المؤسساتية للمصدر واطر العمل لم تتغير جوهرية أيضا، والملاءة المالية بما فيها ملف الديون لم تتغير أيضا، كما أن قابلية المصدر للتعرض للمخاطر لم تتغير بصورة جوهرية.

تصنيفات دول الخليج

اصدرت وكالة «موديز» بيانات بتثبيت أو تخفيض تصنيفات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ثبتت تصنيف 3 اقتصادات هي الإمارات وقطر و ابو ظبي، بالإضافة إلى الكويت عند مستوى Aa2 مع نظرة مستقبلية سلبية، وخفضت تصنيف السعودية إلى A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة، في حين خفضت تصنيف كل من عمان والبحرين إلى Ba2 و Ba1 على التوالي مع نظرة مستقرة لاولى وسلبية للثانية.

40٪ ارتفاع الدين الحكومي بحلول 2020

مرور الوقت ان يضعف الأفاق الاقتصادية والمالية للكويت على المدى المتوسط، ويؤدي إلى تدهور الوضع الائتماني للبلاد إلى ما هو أبعد من السيناريو الأساسي الحالي. وفي سيناريو بسيط لا يتضمن اصلاحا، وفي ظل الإنفاق الحكومي المثبت عند مستوى 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي من عام 2016، ومع غياب أي تغييرات على الافتراضات الأساسية الأخرى من الوكالة (أسعار النفط والإنتاج، والنمو، التضخم) فإن العجز المالي قد يبلغ متوسط 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2016 و2020، كما أن الدين الحكومي سيرتفع إلى نحو 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2020.

قالت وكالة «موديز» انه برغم المصداقات المالية الكافية التي تملكها الكويت، فإن صدمة أسعار النفط التي تردت في الآونة الأخيرة قد خلقت حاجة ملحة لجهود الحكومة للإصلاح. وبالنظر إلى أن المؤسسات الاقتصادية والمالية في الكويت لم يتم اختبارها على نحو فاس خلال فترة ارتفاع أسعار النفط، فإن السنوات المقبلة ستساعد في فهم قدرة الحكومة الكويتية لتوضيح وتنفيذ استراتيجية وسياسة ذات مصداقية. ومع ذلك، فإن فعالية صنع السياسة الكويتية وتنفيذ قوة بيئة عملها هي الأضعف بصورة جوهرية من نظراتها التي تتمتع بتصنيف مماثل من فئة Aa2، ونتيجة لذلك، فإن بطء التنفيذ أو التطبيق المحدود جدا للإصلاحات المالية والاقتصادية يمكن مع

درجات التصنيف للكويت

- نسبة الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (تقديري لعام 2015) 32,3٪.
- مستوى التنمية الاقتصادية: مستوى عال من المرونة الاقتصادية.
- سجل التخلف عن الدفع: لم تحدث أي حالات تخلف عن الدفع (السندات أو القروض) منذ العام 1983.
- تعرض المصدر إلى مخاطر أحداث - لم يشهد أي تغييرات جوهرية.

- حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في 2015 بلغ 70166 دولارا سنويا.
- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي 2015 هو 0,4٪.
- معدل التضخم الفعلي لعام 2015 في مؤشر اسعار المستهلك 3٪.
- الميزان المالي الحكومي العام الفعلي في 2015 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 11,1٪.
- ميزان الحساب الجاري الفعلي لعام 2015 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 16,1٪.

إعلان توزيع الأرباح

يسر شركة المركز المالي الكويتي "المركز" أن تعلن للمساهمين الكرام أن الجمعية العمومية العادية قد انعقدت بتاريخ 2016/5/9، وأقرت توزيع أرباح نقدية بنسبة 5% (خمسة فلوس لكل سهم) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية.

وسوف يبدأ توزيع الشيكات اعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق 2016/5/17 لدى الشركة الكويتية للمقاصة - الشرق - برج أحمد - الدور الخامس - تلفون: 2246 4585.

والله ولي التوفيق،،،

مجلس الادارة

+965 2224 8000 | markaz.com

المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع.
MARKAZ إدارة الأصول | خدمات مالية وتمويلية

خطط السعودية قد يرفع تصنيفها مع الوقت

خفضت «موديز» تصنيفات المصدر على المدى البعيد للسعودية من Aa3 إلى A1، وحددت نظرة مستقبلية مستقرة. وانتهت الوكالة من مراجعة تخفيض تصنيفها الذي أعلنته في 4 مارس 2016، مشيرة إلى أن خفض التصنيفات يعكس نظرتها من أن تراجع أسعار النفط أدى إلى تدهور كبير في المركز الائتماني للمملكة. كما اضعفت عوامل أخرى مركز السعودية في الثبات أمام الصدمات المستقبلية كتراجع النمو، وارتفاع مستويات الدين، وتراجع حجم الصادات المحلية والخارجية. وتشير النظرة المستقبلية المستقرة إلى أنه بناء على تخفيض مستوى التصنيف، ستكون المخاطر متعادلة على نطاق واسع. وفي غياب أي إصلاحات مالية واقتصادية إضافية، فإن الضغوط المفروضة على ميزانية الحكومة قد تتفاقم.

مع ذلك، أشارت «موديز» إلى الخطط الطموحة والواسعة بهدف تنويع الاقتصاد وإعادة التوازن فيه، الأمر الذي قد يساعد على استقرار مركزها الائتماني في حال نجاح هذه المساعي جزئيا وقد يؤدي ذلك إلى العودة لرفع تصنيفها مع الوقت.

المصداقات المالية للإمارات قد تتآكل مع الوقت

خفضت وكالة «موديز» تصنيف المصدر على المدى البعيد للإمارات إلى Aa2 مع نظرة مستقبلية سلبية استكمالا لمراجعتها التي أعلنتها يوم 4 مارس الماضي. ويعكس تثبيت التصنيف وجهة نظر الوكالة حيال حكومة ابوظبي التي تعتبر أغنى الإمارات الست التي تشكل الاتحاد، مشيرة إلى أنها تتمتع بمصداقات مالية خارجية مائلة. أما تخصيص النظرة السلبية، فقالت الوكالة أنها ناجمة عن غياب الوضوح فيما يتعلق بتشكيلة وتطبيق السياسات الحكومية الرامية لكبح جماح العجزات الضخمة وتدهور صافي الأصول الناتج عن تراجع أسعار النفط، وفي غياب ذلك فإن المصداقات المالية للحكومة قد تتآكل مع الوقت ما يخلق مزيدا من الضغوط لتخفيض التصنيف.

دعوة

اجتماع الجمعية العمومية العادية والغير عادية مؤجلة

يدعو مجلس إدارة

الشركة المتحدة الدولية القابضة

السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والغير عادية المؤجلة للسنة المالية المنتهية في 2014/3/31 والمقرر عقدها في تمام الساعة 12:00 ظهرا يوم الاثنين الموافق 2016/05/23 وذلك في مجمع الوزارات - وزارة التجارة - مبنى الشؤون - الدور 3 - مساحة 8 للنظر في البنود المدرجة في جدول الأعمال

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (وحدة سجلات المساهمين)

الشرق - شارع مبارك الكبير - عمارة زيد الكاظمي الدور الرابع - مقابل بنك الخليج الرئيسي.

خلال مواعيد العمل الرسمية من الساعة 9:00 صباحاً وحتى الساعة 1:00 ظهراً من الأحد حتى الخميس. هاتف: 22250600 - 22250610 - 22250613

مصطحبين معهم:

- نسخة من جدول الأعمال.
- نسخة من البيانات المدققة للسنة المنتهية في 2014/3/31
- استمارات توكيل حضور الجمعية العمومية.

مجلس الإدارة